مصدر في الكتلة البرلمانية للمؤتمر يكشف خفايا حملة الاصلاح ضد رئيس الجمهورية

نفى مصدر مسؤول بالكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام نفياً قاطعاً صحة ما ترددة المواقع الالكترونية التابعة لحزب الاصلاح والمتمرد علي محسن حول ما نسبته الى الاخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- في لقائه مع أعضاء مجلس النواب والحكومة فيما يتعلق بطباعة عملة جديدة .

وأوضح المصدر المسئول في كتلة المؤتمر ان ما جاء على لسان الاخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- هو: (انه كانت هنالك ازمة مالية تواجهها بلادنا في عام ٢٠١١م عندما كان فخامته نائباً للرئيس ..مشيراً الى ان الحكومة حينذاك اضطرت ان تطبع عملة مالية لتغطية مرتبات الموظفين للأشهر «يوليو وأغسطس وسبتمبر» وانه لم يأت شهر أكتوبر من نفس العام ٢٠١١م إلا وقد تم تجاوز المشكلة) .

واستغرب المصدر من الحملة المسعورة والتضليلية التي تقوم بها الوسائل الاعلامية لحزب الاصلاح والمتمرد علي محسن بطريقة مجافية للحقيقة وفي هجوم تحريضي على الاخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية ، تحاول من وراء ذلك إحداث شرخ في الصف الوطني بين ابناء الشعب اليمني في الشمال والجنوب عبر ما تروجه من اكاذيب تزعم أنه يعين مسؤولين من محافظة أبين وتسعى من وراء ذلك الابتزاز الى تحقيق مصالحها الحزبية والشخصية عبر اثارة نعرات مقيتة..

واستهجن المصدر هذه الحملة التحريضية التضليلية.. مؤكداً ان القرارات الجمهورية التي اصدرها الاخ عبد ربه منصور هادي - رئيس الجمهورية- قضت بتعيين مسؤولين من مختلف المحافظات من الشمال والجنوب وبصورة موضوعية واقعية تجسد الوحدة الوطنية .

تنويه واعتذار

نشرت صحيفة «الميثاق» الأسبوع الماضي صورة مستشار الرئيس الفلسطيني السيد نمر حماد.. عن طريق الخطأ، حيث كان الخبر يتناول وزير بريطانيا.. لهذا لزم التنويه.. والاعتذار ولا يفوتنا هنا توجيه الشكر لسعادة السفير الفلسطيني الذين نبهنا لهذا الخطأ غير المقصود..

وسط إدانة برلمانية واسعة للوزير الاصلاحي السعدي

البركاني يكشف حقيقة ماحدث في البرلمان

عجز وزير التخطيط والتعاون الدولي محمد السعدي عن الدفاع عن القضايا التي تطرق لها الشيخ سلطان البركاني -رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الأمين العام المساعد مستبدلاً ذلك بالسباب والشتائم.

مع أنه كان الأولى بالسعدي أن يطلب الحديث من رئيس المجلس ليرد على ما طرحه رئيس كتلة المؤتمر بدلاً من أن يأتي إليه ليسمعه الشتائم خاصة وأن وزراء الحكومة لهم الأولولية في الحديث متى طلبوا ذلك ليوضحوا الحقائق للبرلمان وللشعب وتصحيح المعلومات التي جاءت في سياق نقد الموازنة العامة للعام ٢٠١٣م ليوضح للكتلة البرلمانية للمؤتمر إن كانت مخطئة في تلك المعلومات.

هذا وقد دان أعضاء اللجنة العامة والبرلمانيون ممارسات محمد السعدي ووسائل الاعلام التابعة لحزب الاصلاح التي حاولت تضليل الرأي العام وهم يعلمون أن أساس إنشاء البرلمانات هي للمحاسبة المالية للحكومة ومراقبة عملها فالمحاسبة هي الأصل من قبل النواب على الأموال العامة التي هي تحت تصرف الحكومة وأن الموازنة هي الأصل في أعمال أية حكومة والتي تحدد من خلال السياسات الاقتصادية والنقدية مستقبل أي بلد ونجاح أية حكومة أو فشلها..

أما تحول الوزراء الى ملاكمين ومضاربين تحت قبة البرلمان فإن ذلك سابقة للوزير السعدي وواحدة من فلسفة حزب الاصلاح في الحكم وضيق أفقه وتعبير عن قتامة نظرته للمستقبل إن كان هذا هو سلوك الحكومة والوزراء.

وفي ذات السياق استغرب سلطان البركاني -الأمين العام المساعد للمؤتمر رئيس الكتلة البرلمانية- التضليل المتعمد من قبل قياديي حزب الإصلاح وكذا سعيد شمسان رئيس الدائرة السياسية وزيد الشامي رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح حول ما حدث من إساءات من الأمين العام المساعد للإصلاح محمد السعدي في جلسة الثلاثاء في مجلس النواب وما أطلقه من عبارات غير لائقة لأربع مرات فيما كنت ذاهباً إليه لاستجابة طلبه.

وقال البركاني :لقد تعاملت مع تلك العبارة الأولى غير اللائقة بهدوء وعاتبته عليها ثم أطلق عبارات متكررة وقام من مقعده بغرض الاعتداء داخل قاعة مجلس النواب وعلى مرأى ومسمع من أعضاء المجلس، فيما كان من حقه لو أنه شعر أن حديثي حول الموازنة العامة للدولة لم يرق له أو فيه تجن عليه بأن يرد كما هو الحال في العمل البرلماني.

وأضاف الأمين العام المساعد: يعلم السعدي وقادات الإصلاح الذين أطلقوا التصريحات ومعهم عضو المجلس محمد الحميري وعلي الجرادي أن النقاشات داخل المجلس حق طبيعي لأعضاء المجلس والرد عليها من الحكومة حق متاح لتصحيح أو تصويب أو تكذيب، غير أن السلوك الذي بدا به محمد السعدي وزير التخطيط- ولأول مرة يتصرف وزير ويتلفظ بألفاظ بذيئة- هي سابقة تدل على ضيق الأفق لدى السعدي وحزبه، وأن مقارعة الحجة بالحجة ليست في قاموسهم وإنما العنف والممارسات المسيئة وقمع الآخرين والألفاظ الهابطة التي لا تليق بأمين عام مساعد لحزب ووزير في حكومة التوافق وبجواره ثلاثة وزراء تابعوا ما جرى منذ لحظاته الأولى وأعضاء من خلفه وعن يمينه وفريق سكرتارية مجلس النواب الذي كان في مواجهة مقاعد الحكومة مباشرة .

وتابع البركاني :ولم يكن المرء يتوقع أن يستمر قادة الإصلاح في الغي والكذب والتضليل وقلب الحقائق في أمر أوضح من الشمس في رابعة النهار، وفيما كنا ننتظر من رئيس كتلة الإصلاح زيد الشامي أن يكون أول المبادرين بقول الحقيقة ومعاتبة الوزير إذا به يصرح خلافاً للواقع تماماً ويطالب بتطبيق لائحة مجلس النواب وكأن لائحة مجلس النواب بنظر الإصلاحيين هي عبارة سفيه التي أطلقها محمد السعدي ثلاث مرات ومحاولته الاعتداء داخل قاعة مجلس النواب.

وقال رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر: ولكم هو محزن ألا يتورع زيد الشامي رئيس كتلة الإصلاح، ورئيس الدائرة السياسية سعيد شمسان وهم يطلقون التصريحات التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة ولا تتسم بالمصداقية بقدر ما تعبر أن لغة الحوار لدى هذا الحزب مفقودة ولغة التعامل البرلماني واحترام آراء الآخرين وأنهم ماضون في طريق الإسكات والقمع ،معتبرين أنفسهم مقدسين، ولا يجوز لعضو برلمان أو مواطن أن يشير إليهم بنقد أو يفند أخطاءهم أو مخالفاتهم وعدم احترامهم للدستور والقوانين والمال العام.

وقال البركاني: إني أعذر الأخ علي الجرادي ومن ساروا على نهجه بالحديث أني أعتديت بالسب ورميت قارورة الماء على وزير التخطيط محمد السعدي، وإني لأقول لهم إن ما جرى صورته كأميرات المجلس ولا توجد أي قارورة ماء لدي أو أمام محمد السعدي وأن ذلك محض خيال لأولئك الذين دائماً يعكسون الحقائق ويقترفون الكذب ويسيئون للآخرين ولا يدركون أن الحقيقة ناصعة ولا يستطيع أحد تغطيتها مهما حاول أولئك المعتوهون أو الحاقدون ومرضى النفوس الذين يقترفون الكذب والزور دون وازع من ضمير أو دين.

وأضاف: وبدلاً من أن يكونوا محترمين للحقيقة حتى يمكن للآخرين أن يتنازلوا عن إساءات تعرضوا لها وهي إساءات تمس مجلس النواب وسابقة تقع داخل قاعاته وسلوك يمارسه وزير، إذا بهم كعادتهم لا يجيدون إلا لغة الكذب وتضليل الرأي العام والإساءة البالغة التي يعتقدون أن من حقهم أن يقولوها وعلى الآخرين أن يتقبلوها برحابة صدر، وكان عليهم أن يعودوا إلى التسجيل داخل المجلس إن كانت الحقيقة لم تصلهم لكني أثق أنهم يعلمون حقيقة ما جرى جيداً ولكن عادتهم التضليل وعكس الحقائق ولا يستطيعون التخلي عنها ولا يستطيعون التعايش مع الحق الذي لا يصدر إلا عن النفوس الشريفة.

وأضاف البركاني: أما زميلنا محمد الحميري الذي كان موجوداً داخل القاعة فيا سبحان الله هذا الرجل صار يردد كالببغاء كل ما يقوله أسياده ولا يحترم الحقيقة مطلقاً ويعتقد أن الخصومة السياسية هي كذب وتضليل وإساءات لخصومه وليس غيرها لأنه مستأجر ويعتقد أن عائد تلك التصرفات هي الأهم وليس القيم والأخلاق وأن عضو البرلمان الذي يمثل الشعب أقسم على احترام الدستور والقوانين والحقوق لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يمارس غير العمل البرلماني الشريف وأن يكون الحق والحق وحده هو سبيله.

وتابع رئيس كتله المؤتمر: وإني اذكر الزميل زيد الشامي رئيس كتلة الإصلاح الذي استشهد بلائحة مجلس النواب بأن نصاً واضحاً و صر يحاً تتضمنه هذه اللائحة، بألا يسأل العضو حول ما يبديه من آراء وأن العمل البرلماني واضح في ممارسته وسلوكه لدى الأستاذ زيد الشامي الذي خُدع ربما أو دُلس عليه أو أنه غلب عواطف الانتماء الحزبي على الحقيقة وممارسة العمل والسلوك البرلماني.

وقال البركاني: أما أولئك الذين كانوا خارج القاعة فإن كتاباتهم في هذا الموضوع لا تختلف عن سلوكهم السابق وديدنهم الذي تعودوا عليه وهو الكذب الذي هو بضاعتهم ولا يستطيعون قول غيره أو التصرف بأمانة ومهنية وروح مسئولة.

وأضاف: وعلى قيادة الإصلاح إن كانت قد أعمتها عصبوية الانتماء السياسي أو أنها فعلاً لا تعلم الحقيقة أن تتحرى الحقيقة قبل أن يصدر أي من قياديها بياناً يجافي الحقيقة من خلال سؤالهم لأعضاء مجلس النواب الذين كانوا بالقاعة والوزراء أو يعودوا إلى التصوير في مجلس النواب وسيعرفون الحقيقة التي لا تخفى ولا يستطيع أحد أن يطمس معالمها، وعند ذلك يعيدون تهذيب المنتمين إليهم ووزرائهم خيراً من تكرار الإساءة للآخرين وعلى طريقة «كحّلها فأعماها».

واختتم البركاني بالقول: الذي هو واضح الآن من خلال تصريحات سعيد شمسان وزيد الشامي وعلي الجرادي أنها لا تخدم الحقيقة ولا تحل مشكلة ولا يمكن معها أن يعتبر وزراء الإصلاح أنفسهم فوق النقد والمساءلة والمحاسبة طالما ظلوا موظفين عموميين واقترفوا أخطاء، وإن أول ما قامت من أجله البرلمانات هو المحاسبة المالية للقائمين على السلطة وأن الموازنة العامة للدولة هي أهم أدوات الرقابة على أعمال الحكومة، وأن محمد السعدي وزير وليس زائراً لمجلس النواب حتى يعتبر نفسه فوق مستوى النقد وان من حقه أن يطلق تلك العبارات غير اللائقة والتي تعبر عن مكنون قلبه وعن التربية الحقيقية للحزب السياسي الذي ينتمي إليه.

خلال تدشينه العمل التنظيمي للعام الجديد

مؤتمر البيضاء يستنكر حملة الإصلاح ضد المجلس المحلي بالمحافظة

البيضاء- محمد صالح المشخر

دشنت قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة البيضاء اليوم برئاسة رئيس الفرع الدكتور محمد عبدالولي السماوي مناقشة خطط العمل التنظيمي للعام الجديد ٢٠١٣م، وكذلك المستجدات الوطنية وأبرز التطورات في الساحة.

وخلال الاجتماع الموسع لروساء وقيادات فروع المؤتمر بمديريات المحافظة تحدث رئيس فرع المؤتمر الدكتور محمد عبدالولي السماوي عن المستجدات التي تمر بها بلادنا، وأكد على ضرورة تفعيل العمل التنظيمي من خلال إحياء الأنشطة والفعاليات ورفع مستوى الأداء وفاعلية وتفعيل الاتصال والتواصل التنظيمي والسياسي والجماهيري بالمديريات وكذلك تبني قضايا المواطنين .

ونوه السماوي إلى الدور الذي يضطلع به أعضاء قيادة المؤتمر وانصاره وأهمية الرؤى والمقترحات التي تعكس فكراً وطنياً متقدماً وأهميتها في خلق بيئة تعتمد على التناغم السياسي وتوجيه ذلك لخدمة الوطن.

وعبر السماوي عن اعتزازهم بالمواقف الوطنية المشرفة لرئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح في تغليب المصلحة الوطنية والانتصار للوطن وتجنيبه الصراعات المختلفة.. مؤكداً وقوف ابناء محافظة البيضاء الصادق مع القيادة السياسية بزعامة الأخ المناضل عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- وتعهدهم بالعمل الجاد لكل ما يخدم الوطن ويصون أمنه واستقراره وتطوره من كل النواحي الاقتصادية والأمنية والتنموية والخدمية.

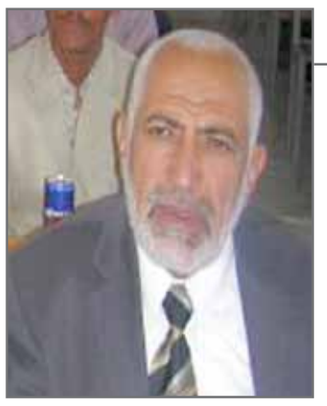

واختتم الدكتور السماوي حديثه بالإشارة إلى ما أفرزته الأزمة السياسية من تغييرات ساهمت في تغير النظرة في الداخل والخارج إلى المؤتمر من اعتباره حزب دولة إلى كونه حزباً وطنياً ورقماً صعباً في المعادلة السياسية وضماناً لاستقرار الوطن، وهو ما اتضح من خلال الاصطفاف الشعبي خلف المؤتمر والتنوع الذي برز في مواقف الدعم الشعبي.

إلى ذلك شدد الاستاذ سيلان مسعد الخضري خلال الاجتماع على عدم القبول بأي قرارات تخالف قانون السلطة المحلية وعبر عن وقوفهم مع قرارات الهيئة الادارية مع اعضاء المجلس المحلي وتاييدهم للمجلس المحلي بالمحافظة

مشيراً إلى ان الهيئة الادارية للمجلس المحلي بالمحافظة ترفض اي قرارات مركزية وحزبية ومخالفة لقانون السلطة المحلية وطالب الرئيس والحكومة برفض القرارت الحزبية..

هذا ودانت واستنكرت قيادة وقواعد وانصار المؤتمر الشعبى العام بمحافظة البيضاء الحملة الاعلامية التي يشنها حزب الإصلاح والتي تستهدف نائب محافظ البيضاء الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر الشعبى العام بالمحافظة الاستاذ ناصر الخضر حسين والهيئة الادارية للمجلس المحلى، ضمن مسلسلهم التصعيدي الناقم الذي يستهدفون به النيل من القيادات المؤتمرية البارزة والتي يشهد لها الجميع بوطنيتها الخالصة ومواقفها المشرفة ونضالها مع الثورة والجمهورية والوحدة المباركة..

واستنكر المجتمعون سياسات الإقصاء لكوادر المؤتمر الشعبى العام وأحزاب التحالف الوطني من الوظيفة العامة ومن مناصبهم الادارية والتنفيذية بمديريات محافظة البيضاء، معتبرين ذلك تجاوزاً وخروجاً عن تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

مشيرين إلى خطورة الإقصاء والتي بدأت آثاره السلبية تظهر داخل اللقاء المشترك في البيضاء الذي يشهد حالياً صراعاً وانشقاقاً بين مكوناته وازداد تصدعاً مؤخراً إثر تجميد الحزب الاشتراكي اليمني عضويته في اللقاء المشترك على خلفية ما يجري من تعيينات إدارية في المحافظة بطريقة حزبية وجهوية واقصائية لأطراف سياسية لاتخدم التوافق الوطني ولا توحي بشراكة وطنية حقيقية.

وبارك المجتمعون القرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية والهادفة إلى تعزيز الوفاق الوطني.. منددين بالحملة الإعلامية التي تشنها وسائل الإعلام ضد رئيس الجمهورية.

وانتقدوا صمت الدول الراعية للمبادرة الخليجية عن كشف الأطراف المعيقة للمبادرة والتي تحاول الالتفاف عليها و على قرارات رئيس الجمهورية.

ودعا الاجتماع الموسع مختلف القوى السياسية إلى إنجاح مؤتمر الحوار الوطني.. مثمناً الجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية المناضل عبدربه منصور هادي في التهيئة للولوج إلى مؤتمر الحوار الوطني باعتباره المخرج الوحيد نحو يمن آمن مزدهر.

وفي ختام الاجتماع تم اتخاذ العديد من القرارات التي من شأنها النهوض بالعمل السياسي والتنظيمي والجماهيري والإعلامي للمؤتمر الشعبي العام بمديريات محافظة البيضاء..

مؤتمر ذمار يدين جريمة اغتيال الموشكي

دان المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار في اجتماعه الدوري الاعتداء الإرهابي الذي تعرض له العقيد الركن د/ عبدالله عبدالوهاب الموشكي -مساعد مدير أمن المحافظة -من قبل عناصر إجرامية كانوا يستقلون دراجة نارية وقاموا بإطلاق النار عليه مما أدى إلى استشهاده عقب خروجه من عمله.

وأوضح المؤتمر في ذمار ان جريمة اغتيال الشهيد عبدالله الموشكي ليست الأولى فقد سبقها عدد من الجرائم المماثلة راح ضحيتها عدد من الكوادر الأمنية ذوي التأهيل العالي على وجه الخصوص.

مطالباً حكومة الوفاق تحمل مسئوليتها تجاه الاختلالات الأمنية وجرائم الاغتيالات في مختلف المحافظات والتي أثرت على أمن واستقرار المواطن والشعور بالقلق المتنامي بين أبناء الوطن.. داعياً الأجهزة المختصة الى سرعة ضبط من يقفون وراء هذه الجرائم التي تتزايد من يوم لآخر.